الأمم المتحدة

E/2009/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2009
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز لدراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

موجز

حتى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، حققت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا توسعا اقتصاديا مطردا، عززه ارتفاع أسعار النفط ارتفاعا أكثر من المعتاد، ما عدا في المناطق المتضررة من النزاع. ولكن مع بداية الأزمة المالية العالمية والانخفاض الحاد لأسعار النفط، أصبحت احتمالات النمو في عام ٢٠٠٩ غير مؤكدة بشكل متزايد. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠٠٩ نحو اثنين في المائة. وعلى الصعيد الاقتصادي، كان للأزمة المالية تأثير له أربعة جوانب هي: هبوط أسعار الأصول المالية والعقارات؛ انهيار أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الطاقة والمعادن والمواد الغذائية، على الرغم من أن أسعار المواد الغذائية لا تزال مرتفعة نسبيا، ويؤذي ارتفاعها الفقراء؛ ونقص في السيولة النقدية، ولا سيما دولار الولايات المتحدة، في أسواق المال المحلية والدولية؛ والانخفاض السريع لعائدات التصدير. وعلى الصعيد الاجتماعي، قد تنشأ المسائل التالية: انخفاض مستوى الدخل انخفاضا فعليا، ولا سيما دخل الفقراء، وارتفاع معدل البطالة؛ واحتمال حدوث تغيير كبير في البنى الديموغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي من جراء عودة المهاجرين وربما تراجع التحويلات المالية؛ واستنزاف الموارد المالية المخصصة لشبكات الأمان الاجتماعي.

* E/2009/100.

220509 220509 09-31405 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وحتى قبل الأزمة، لم يكن يتوقع أن تحقق المنطقة ككل الأهداف الإنمائية للألفية، نظرا للخلل في هيكل السياسات القائمة. وعلى الصعيد الاقتصادي، لا تزال سياسات التصنيع والعمالة الكاملة أهدافا بعيدة المنال. وعلى الصعيد الاجتماعي، أُحرز بعض التقدم الملحوظ في مجالي الصحة والتعليم، ولكن نقطة الانطلاق الإقليمية كانت ضعيفة كثيرا، وبقدر ما يتعلق الأمر بنموذج ''التنمية والحرية''، فإن المنطقة لا تزال بعيدة عن تحقيق قدراتها الإنمائية. وعلى الرغم من شح البيانات، فإن هناك حاجة أكبر لإصلاح السياسات الخاطئة بدلا من قياس ما للأزمة من تأثير ضار لا مفر منه على الفقراء.

وسواء أكانت هناك أزمة أم لا، فإنه في هذا السياق المتطور المتأثر بالتراع، الذي لا يزال فيه معدل البطالة، الذي يعد مؤشرا رئيسيا للرفاه والتنمية، ثابتا عند رقمين ولا يستجيب استجابة حسنة لتقلبات معدلات النمو، نجد أن الغالبية العظمى من الطبقات الدنيا التي هي في أمس الحاجة قد تصاب بأذى يزيد قليلا عما تكبدته أصلا من أذى. فالأزمات المالية تمحو جزءا من دخل الأغنياء المترابطين عالميا يفوق ما تمحوه من دخل الفقراء المعدمين المحليين. ومع ذلك، فإذا أدى الموقف النقدي، حرصا منه على تخفيف الخسائر المالية إلى تقويض قدرة الدولة على تقديم حوافز مالية من أجل تخفيف وقع الأزمة على الفقراء، يحسن عندئذ إعادة النظر في شروط العقد الاجتماعي. إذ إن جزءا كبيرا من مدخرات المنطقة لا يصب في قنوات الاستثمار الوطنية أو الإقليمية، مما يعني قطعا أن تسرب تلك المدخرات تدعمه سياسة من عدة مستويات من الأمن قادت منذ عهد طويل إلى تقويض طاقات التنمية. وفي سياق منطقة الإسكوا، يجب أن يُفهم الأمن من ثلاثة أبعاد: الأول، الأمن الوطني، بما في ذلك حماية حق شعوب المنطقة في تقرير المصير؛ ثانيا الأمن الديمقراطي من خلال حماية حقوق شعوب منطقة الإسكوا في المواطنة والتأسيس للمساءلة الديمقراطية؛ ثالثا، الأمن البشري، ولا سيما الحق في الحماية الاجتماعية وفرص العمل اللائقة، مما يجب الترويج له من خلال الأنظمة الإقليمية والتكامل الاقتصادي. ولا ينبغي النظر في هذه الجوانب الأمنية الواحد منها بمعزل عن الآخر، بل إما ككل متكامل أو كمجموعة يراعي فيها الأمن القومي حقوق الفقراء ويكون له الأولوية على جميع الجوانب الأمنية الأخرى. وعندما يُنظر إلى هذه التدابير الأمنية في مجموعها نجدها تيسر الانتقال إلى استراتيجية التنمية الاقتصادية الجديدة المستندة إلى الحقوق والتي جرى اقتراحها لمنطقة الإسكوا. إذا كيف نفسر مفهوم الأمن تفسيرا نستطيع من خلاله شق مسار أفضل للتنمية في المنطقة إنما هو السؤال المطروح والذي سيشكل الجزء المواضيعي من الدراسة هذا العام. ويمكن طرح الهدف بعبارة أخرى فنقول إنه يمثل ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين الأمن والحيز المتاح للسياسات الاقتصادية المستقلة في المنطقة على أساس الأدبيات المتاحة والخبرة الدولية وخصوصيات البلدان في منطقة الإسكوا.

المحتويات

الصفحة

أولا – الاتجاهات الأخيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٤

ألف – السياق العالمي ٤

باء – تطوير قطاع النفط ٦

جيم – الإنتاج والطلب ٨

دال – التكاليف والأسعار ١٢

هاء – القطاع الخارجي ١٣

واو – العناصر الدينامية الاجتماعية ١٥

زاي – تطورات السياسة العامة ١٧

حاء – التوقعات ١٨

ثانيا – الأمن والتنمية ٢٠

أولا – الاتجاهات الأخيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف – السياق العالمي

١ – توقف التوسع الاقتصادي العالمي بصورة مفاجئة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. ولا يزال شبح الركود الاقتصادي العالمي، الذي بدأ في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، يخيم بظله الكبير في عام ٢٠٠٩. وأزمة القروض التي سادت في الأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية منذ صيف عام ٢٠٠٧ تحولت إلى أزمة مالية عالمية بعد انهيار مؤسسات مالية كبرى في الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ونظرا إلى تصاعد الأخطار التعاقدية بين المؤسسات المالية، أصاب الأسواق المالية وأسواق رأس المال الدولية الجمود إلى حد كبير مع مطلع الربع الأخير من العام الماضي. وحطت الأزمة المالية من قيمة ميزانيات كيانات القطاع المالي بسبب دفع ديونها، كما أثرت على قطاعي الشركات والأسر المعيشية في البلدان المتقدمة النمو. وأسفرت تسويات بيانات الميزانية عن تخفيض التخطيط الاستثماري ومخزونات الشركات والمخصصات من الموارد البشرية والسلوك الاستهلاكي. وأدى انكماش الأنشطة الاقتصادية إلى انكماش الطلب الفعلي وارتفاع معدل البطالة. وشهدت الاقتصادات التي تعتمد على الصادرات لكي تنمو انخفاضا كبيرا في أرباحها من الصادرات. وأسفر ضعف التوقعات بنمو الطلب العالمي عن انكماش قيمة أسعار السلع الأساسية وتكاليف الشحن مقارنة بالذروة التي بلغتها سابقا في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨. وبذلت سلسلة من الجهود التنسيقية بهدف التصدي للأزمة المالية خلال اجتماعات القمة لمجموعة العشرين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠٠٩، إذ اتفقت على تصور محدد لهيكل مالي دولي جديد تعززه إجراءات منسقة لتوفير الحوافز المالية.

٢ – وخلال عام ٢٠٠٨، واجهت البلدان النامية، ومن بينها البلدان الأعضاء في الإسكوا، تأثير الأزمة المالية العالمية على أربع مراحل: الأولى، انخفاض أسعار الأصول المالية والعقارية؛ ثانيا، انهيار أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الطاقة والمعادن والمواد الغذائية؛ ثالثا، عجز السيولة النقدية، وخصوصا دولار الولايات المتحدة، في أسواق المال المحلية والدولية؛ رابعا، الانخفاض السريع في أرباح الصادرات. وبدأت عودة الأموال الأجنبية في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ في الكثير من الأسواق الناشئة. وكانت عودة تلك الأموال أحد جوانب التسويات للحقيبة الاستثمارية الدولية التي لجأ إليها المستثمرون الذين يكرهون المجازفة وانعكاسا لتفضيلهم للسلامة والسيولة. وأدى هذا إلى تضييق تدريجي للسيولة النقدية على الصعيد العالمي، فانقلب اتجاه أسعار الأصول المالية والعقارية، بما في ذلك أسعار الأصول التي تملكها البلدان النامية. وبازدياد الضغوط على السيولة، واجه المصدرون والمستوردون في

البلدان النامية صعوبات متزايدة في الحصول على قروض تجارية. علاوة على ذلك، أدى الانخفاض السريع في الطلب الفعلي على الصعيد العالمي إلى تخفيض أرباح الصادرات في كل مكان. ولما كانت حصة البلدان النامية محدودة من المنتجات المالية المكفولة في البلدان المتقدمة النمو، لذا فإنها كانت تعتبر محصنة من الأزمة المالية. ولكن نظرا للعلاقات التي تربطها بالأسواق العالمية للسلع والخدمات والمال، أصابتها عدوى الأزمة وباتت الاحتمالات المتوقعة للنمو فيها غير مؤكدة بصورة متزايدة.

٣ - ومن المتوقع أن يكون للأزمة المالية العالمية تأثير على التنمية الاجتماعية في أربع قنوات بصورة رئيسية وعلى مراحل شتى: تخفيض الإيرادات الفعلية، ولا سيما دخل الفقراء؛ والارتفاع السريع لمعدل البطالة؛ وتغير البنية الديمغرافية بسبب عودة المهاجرين؛ والنضوب الذي يهدد معين الموارد المالية المخصصة لشبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك احتمال انخفاض التحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية. وأسفر الارتفاع السريع لأسعار المواد الغذائية طوال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ عن إضعاف القوة الشرائية للفقراء الذين ينفقون أصلا نسبة كبيرة من دخولهم لشراء المواد الغذائية. ورغم انخفاض أسعار السلع الأساسية الدولية منذ عام ٢٠٠٨، ما زالت موجات الجفاف الحاد التي أصابت بقاع زراعية كثيرة في العالم، فضلا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ارتفاعا أكثر من المتوسط، بحيث أسفر عن ارتفاع فاتورة الواردات في وقت يعاني فيه الحساب الجاري من الصعوبات، تثير شواغل جدية فيما يتعلق بالأمن الغذائي في العالم. ويرجح أن يؤدي انخفاض التوقعات المحتملة للنمو بسبب الأزمة المالية إلى تضييق طلب الفقراء على المواد الاستهلاكية. واستنادا إلى مكتب العمل الدولي[(١)]، من المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص العاطلين عن العمل في عام ٢٠٠٩ بمعدل يتراوح بين ١٨ مليون و ٥١ مليون نسمة مقارنة بعام ٢٠٠٧. وسيكون تأثير البطالة أشد حدة في البلدان النامية، لأن معظمها يمر بمراحل انتقالية ديمغرافية تتعايش فيها معدلات الخصوبة المرتفعة ومعدلات الوفيات المنخفضة. علاوة على ذلك، عادة ما تكون معدلات البطالة المزمنة مرتفعة في أوساط الشباب والنساء ولهذا من المتوقع أن تكون احتمالات خلق فرص عمل محدودة أكثر مما سيؤخر الانتقال الاجتماعي للشباب والنساء إلى أسواق العمل ومشاركتهم فيها مشاركة أكبر. علاوة على ذلك، أدت الأزمة المالية العالمية إلى رفع حدة المشاعر القومية بشأن تدابير حماية الوظائف، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو. ولم تعد فرص عمل العمال الأجانب العاطلين عن العمل مؤكدة بصورة متزايدة؛ وغالبا ما يضطر هؤلاء العمال للعودة إلى بلدانهم الأصلية حيث تندر فرص العمل، وحكومات بلدانهم اتخذت موقفا ماليا انكماشيا وأضعف التقشف المالي الأموال المخصصة لشبكات الأمان الاجتماعي التي تحمي من الفقر.

(١) منظمة العمل الدولية، اتجاهات العمالة في العالم، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٤ - وعلى هذه الخلفية العالمية، أبدت البلدان الأعضاء في الإسكوا مرونة من حيث التوسع الاقتصادي حتى نهاية عام ٢٠٠٨. ومع ذلك فإن فرص النمو خلال عام ٢٠٠٩ تبدو غير مؤكدة بصورة متزايدة. وباستثناء تلك البلدان والأقاليم التي عانت من النزاعات العسكرية وعدم الاستقرار الأمني، فإن مواقف الأوساط التجارية وثقة المستهلكين في المنطقة ظلت مستقرة وإيجابية منذ عام ٢٠٠٢. وبدأت تضعف هذه الثقة بسبب انهيار أسعار النفط الخام وأسعار الأصول في المنطقة في أسواق الأصول المالية والعقارية. ويمثل انعدام ثقة المستثمرين وانعدام عوامل تثبيت الاستقرار التلقائية الشاملة، مثل التأمين ضد البطالة، فضلا عن شدة انخفاض حصة اليد العاملة من الدخل القومي، مصادر حقيقية للقلق بالنسبة لفرص النمو الاقتصادي في المنطقة. علاوة على ذلك، من المؤكد تقريبا أن الأزمة المالية العالمية سيكون لها تأثير هام على التنمية الاجتماعية في المنطقة وستؤثر على الإنجازات التي تحققت مؤخرا من ناحية الإصلاح وتطوير المؤسسات. كذلك فإن عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المتزايد زاد من تقويض الإحساس العام بالأمن المتزعزع أصلا والذي يشعر به سكان منطقة الإسكوا.

باء - تطوير قطاع النفط

٥ - وفقاً لتقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) بلغ متوسط الطلب الإجمالي العالمي على النفط الخام ٨٥,٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٨، في حين أن الإمداد الإجمالي للنفط بلغ ما متوسطه ٨٥,٨ مليون برميل يومياً. وتشير التقديرات إلى أن الطلب على النفط الخام انخفض في عام ٢٠٠٨ بمقدار ٠,٣ مليون برميل يومياً مقارنة بالسنة السابقة. وأصبح ضعف طلب بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على النفط واضحاً منذ بداية العام، ولم يتحقق النمو المتوقع في طلب البلدان النامية على النفط. ومع توقع الأوبك احتمالات ضعف الطلب الحقيقي، فقد حافظت على حصة منخفضة من الإنتاج الذي بلغ ذروته في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥. ثم قررت الأوبك أن تجري المزيد من التخفيض على حصتها في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وأن تخفض تدريجياً إنتاجها بمقدار ٤,٢ ملايين برميل يومياً. وبما أنه من المتوقع أن يزداد ضعف الطلب على النفط الخام في عام ٢٠٠٩. لذا من المتوقع أن تلتزم الأوبك بسقف إنتاجها الحالي البالغ ٢٤,٨ مليون برميل يومياً مع إمكانية إجراء تخفيض آخر خلال السنة. ونتيجة للقدرة المحدودة للبلدان غير الأعضاء في الأوبك على التوسع فيما يتعلق بالتنقيب والإنتاج، فمن المتوقع أن يبقى إنتاجها من النفط الخام في عام ٢٠٠٩ على مستوياته لعام ٢٠٠٨. ونظراً للوضع العالمي، فمن المتوقع أن يتوازن الطلب على النفط الخام وعرضه عند نحو ٨١,٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٩، أي أقل بنسبة ٥ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٨.

٦ - وارتفعت أسعار النفط الخام ارتفاعاً مفاجئا في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ إلى مستوى تاريخي ثم انخفضت إلى مستويات لم يشهد لها مثيل منذ مطلع عام ٢٠٠٥. وارتفع سعر سلة الأوبك المرجعية إلى ١٤٠,٧٣ دولاراً للبرميل في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وبلغ سعر البرميل في نهاية السنة ٣٥,٥٨ دولار. وقد نتجت الزيادة الحادة في أسعار النفط عام ٢٠٠٨ عن المضاربات المالية على الأسواق الآجلة للنفط الخام. وخلال هذه الزيادة الاستثنائية الحادة في الأسعار، أدى انخفاض الطلب الحقيقي على منتجات الوقود من قبيل البنزين وزيت التدفئة إلى حدوث هبوط كبير في هوامش الربح لمصافي البترول. وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، أدى تغير التصورات عن احتمالات النمو العالمي، إلى جانب انخفاض الطلب على النفط الخام وتعزيز قدرة التكرير، ولا سيما في آسيا، أدى كل ذلك إلى تخفيف الضغوط على عرض النفط الخام. وفي مطلع عام ٢٠٠٩، اتجه سعر سلة الأوبك المرجعية إلى الاستقرار عند نطاق يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ دولاراً للبرميل. غير أن معظم المنتجين الرئيسيين للنفط الخام يأملون بتحديد سعر دائم عند حوالي ٧٠ دولاراً للبرميل لدعم الاستثمار في التنقيب عن النفط وإنتاجه وتكريره في الأجل الطويل. ولا تزال قوى المضاربة قائمة في الأسواق الآجلة للنفط الخام وهي، إلى جانب عدم الاستقرار الاقتصادي، تجعل توقع مسار أسعار النفط الخام المتقلبة أمراً يتسم بالصعوبة. ومع هذا التحفظ، فمن المتوقع أن يظل متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية في نطاق يتراوح بين ٤٢,٥ دولاراً و ٥٢,٥ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٩.

٧ - وتشير التقديرات إلى أن إجمالي إنتاج النفط الخام للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بلغ ما متوسطه ٢٠,٢ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٨، أي بزيادة نسبتها ٣,٦ في المائة عن السنة السابقة. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي بلغ ١٦ مليون برميل يومياً، في حين تشير التقديرات إلى البلدان الأخرى المنتجة للنفط الأعضاء في الإسكوا وهي الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ومصر واليمن، بلغ إنتاجها من ٤,١ ملايين برميل يومياً. وفي عام ٢٠٠٩، من المتوقع أن يبلغ إجمالي إنتاج البلدان الأعضاء في الإسكوا من النفط الخام ١٧,٥ مليون برميل يومياً. ويعزى الانخفاض الكبير في مستوى الإنتاج إلى الالتزام الفوري للبلدان الأعضاء في الأوبك في منطقة الإسكوا بالحصص الإنتاجية التي حددتها الأوبك. وفضلاً عن ذلك، من المتوقع أن يؤدي تقييد القدرة، باستثناء السودان والعراق، إلى حدوث انخفاض معتدل في إنتاج النفط الخام لبلدان المنطقة غير الأعضاء في الأوبك. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي عائدات منطقة الإسكوا من تصدير النفط بلغ ٦٣٧,١ بليون دولار لعام ٢٠٠٨، أي بزيادة نسبتها ٤١,٨ في المائة عن السنة السابقة. إلا أنه وبسبب ضعف

احتمالات الأسعار والإنتاج فإنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي العائدات من تصدير النفط ٣٠٧,٧ بلايين دولار في عام ٢٠٠٩، أي بانخفاض نسبته ٥١,٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨.

جيم - الإنتاج والطلب

٨ - تشير التقديرات إلى أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدان الإسكوا، الذي بلغ ٥,٢ في المائة ٢٠٠٧، سوف يبلغ ٦ في المائة لعام ٢٠٠٨، و ٢,١ في المائة لعام ٢٠٠٩ (انظر الجدول أدناه). ومن جهة الإنتاج، فقد أثرت الزيادة الحادة في أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ تأثيراً إيجابياً على قطاع الطاقة والقطاع المتعلق بالسلع الأساسية في المنطقة، بما في ذلك إنتاج النفط الخام، وتكرير النفط، والغاز الطبيعي المسال، والمنتجات البتروكيميائية. وإن الثروة المتراكمة من فترات سابقة، إلى جانب استمرار الآراء الإيجابية في الأوساط التجارية وأصحاب الأملاك والمستهلكين الميسورين، كل ذلك أدى إلى استمرار الإنفاق والنمو طوال السنة بكاملها. وقد ساهم توسع الطلب المحلي الناجم عن ذلك، في استمرار النمو السريع للخدمات في قطاعات الأعمال التجارية والاتصالات والبناء والخدمات المالية والسياحة والنقل. إلا أن الانهيار في أسعار السلع الأساسية والمنتجات البتروكيميائية قوّض بسرعة الأوساط التجارية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وفضلاً عن ذلك، فقد أدى الانخفاض السريع لأسعار الأصول المالية والعقارات إلى إضعاف احتمالات النمو في الطلب المحلي. ونتيجة للإجراءات الفورية التي اتخذها السلطات النقدية في المنطقة، جرى تطويق المخاطر المنظومية للقطاع المالي في المنطقة. ولكن حيث أن المصارف التجارية في المنطقة أصبحت أكثر حذراً في ممارسة أنشطة الإقراض، فإنه من المتوقع أن ينخفض بشكل كبير نمو القروض المقدمة للقطاع الخاص.

٩ - وتشير التقديرات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغ ما متوسطه ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨، وذلك بعد أن سجل ما نسبته ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧. ورغم أن أسعار النفط الخام انخفضت بسرعة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، فقد سجلت اقتصادات دول المجلس عائدات قياسية من تصدير النفط، وفوائض مالية كبيرة للسنة الثانية على التوالي في عام ٢٠٠٨. وجاء هذا التغير المفاجئ في الاحتمالات المتوقعة للاقتصاد العالمي نتيجة للأزمة المالية العالمية التي أثرت على ثقة المنتج والمستهلك في المنطقة وزادت من شكوكهما. ورغم تقارير وسائط الإعلام عن ضعف الأداء في أسواق الأسهم المالية وقطاع العقارات في المنطقة، والإعلان عن فترات تأخير في المشاريع الضخمة وتباطؤ أسواق

العقارات، فإن عدداً كبيراً من الأطراف الفاعلة وصانعي السياسات في المجال الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي يعتبر أن الأساسات الاقتصادية سليمة. وتستند هذه النظرة إلى وجود الفوائض المتراكمة والمرونة النسبية لاقتصادات الخليج رغم الانهيار في أسعار النفط الخام، الذي يعكس، ولو بشكل محدود، بعض الإنجازات التي حققتها بلدان مجلس التعاون الخليجي من حيث التنوع الاقتصادي. ولا يمكن المبالغة في تقدير أهمية التنوع، إذ أن اقتصادات بلدان المجلس لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط، ولا تزال هيكلية اقتصاداتها إلى حد كبير كما كانت عليه خلال فترة الطفرة النفطية السابقة في السبعينيات من القرن الماضي. وازدادت فعالية أثر الإيرادات الحالية من العائدات النفطية من خلال أسواق الأصول الدولية والمحلية مع تطوير القطاعات المالية. ولأسواق الأصول روابط بأنشطة القطاعات الاقتصادية غير النفطية، التي تتسم بطابع تغلب عليه المضاربة بالدرجة الأولى، ولا سيما قطاع العقارات. وقد تكون القطاعات الاقتصادية غير النفطية أسهمت بشكل ثابت في زيادة القيمة المضافة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة، ومع ذلك فقد لوحظ أثر متناسب بدرجة أقل لأن تضخم قيمة الأصول انهار مع سوق الأسهم المالية. ورغم أن الإيرادات التي درتها القطاعات الاقتصادية غير النفطية أسهمت في الزيادة المطردة للطلب المحلي منذ عام ٢٠٠٢، فإن جزءاً كبيراً من الطلب على الاستهلاك كان بسبب طلب الميسورين على الاستهلاك، والذي توقف بشكل مفاجئ مع بداية الأزمة.

١٠ - ولكن من المتوقع أن تشهد بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٩ انخفاضاً حاداً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما متوسطه ١,١ في المائة. وإلى حد ما، فإن التقدير يأخذ في الاعتبار التخفيض الهيكلي لرأس المال المقترض الذي في القطاع المالي في المنطقة دون الإقليمية، لكن هذا الضعف المتوقع يعزى أساساً إلى الالتزام الفوري لبلدان المنطقة دون الإقليمية الأعضاء في الأوبك بالخفض الكبير في حصص الإنتاج التي حددتها الأوبك، وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. ونظراً لاستعداد القوى من جانب حكومات هذه البلدان لتقديم الدعم المالي، فمن غير المتوقع أن يتقلص الطلب المحلي في المنطقة دون الإقليمية بالدرجة ذاتها. والتقلص في صافي الصادرات هو السبب الرئيسي لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالمثل من المتوقع أن تحقق الإمارات العربية المتحدة نمواً قدره ٠,٥ في المائة وأن تحقق الكويت نمواً قدره ٠,٧ في المائة وأن تحقق المملكة العربية السعودية نمواً قدره ٠,٧ في المائة. ومن المتوقع أن تحقق قطر نمواً قدره ٧ في المائة وهي نسبة أعلى بكثير من متوسط النمو للمنطقة دون الإقليمية. وأتى هذا نتيجة لوضع البلد الملائم كمصدّر رئيسي على الصعيد العالمي للغاز الطبيعي المسال. ومن المتوقع أن تسجل دولتان في المنطقة دون الإقليمية غير عضوين في الأوبك وهما البحرين

وعمان، معدل نمو معتدل قدره ٢ في المائة للأولى و ١,٥ في المائة للثانية على أساس انخفاض معتدل في مستويات إنتاج النفط الخام.

المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم الأسعار الاستهلاكية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي						معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية				
البلد/المنطقة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧[أ]	٢٠٠٨[ب]	٢٠٠٩[ج]	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨[ب]	٢٠٠٩[ج]
البحرين	٧,٩	٦,٥	٨,١	٦,٣	٢,٠	٢,٦	٢,١	٣,٣	٣,٥	٣,٥
الكويت	١١,٤	٦,٣	٤,٦	٦,١	٠,٧	٤,١	٣,١	٥,٥	١٠,٤	٥,٧
عمان	٦,٠	٧,٢	٦,١	٦,٠	١,٥	١,٩	٣,٤	٥,٩	١٢,٤	٦,٠
قطر	٦,١	١٢,٢	٩,٥	١٦,٠	٧,٠	٨,٨	١١,٨	١٣,٨	١٥,٠	١١,٢
المملكة العربية السعودية	٥,٦	٣,٢	٣,٤	٤,٢	٠,٧	٠,٧	٢,٢	٤,١	٩,٩	٤,٥
الإمارات العربية المتحدة	١٠,٥	٩,٤	٥,٢	٧,٤	٠,٥	٦,٢	٩,٣	١١,١	١٨,٦	٥,٢
بلدان مجلس التعاون الخليجي[د]	٧,٣	٥,٦	٤,٥	٥,٨	١,١	٢,٨	٤,٣	٦,٣	١٢,٠	٥,٢
مصر[هـ]	٦,٨	٧,١	٧,٢	٦,٥	٤,٥	٤,٩	٧,٦	٩,٥	١٧,١	٩,٧
العراق	-٠,٧	٦,٢	٥,٠	٨,٩	٥,٠	٣٧,٠	٥٣,٢	٣٠,٨	٢,٧	٥,٠
الأردن	٧,١	٦,٣	٦,٠	٦,٠	٣,٦	٣,٥	٦,٣	٥,٤	١٤,٠	٦,٥
لبنان	١,١	٠,٠	٤,٠	٥,٥	٣,٠	-٢,٦	١,٥	٦,٧	١١,٧	٥,٧
السودان	٨,٦	١١,٣	١٠,٠	٨,٥	٤,٢	٨,٤	٧,٢	٨,٠	١٥,٠	١١,٠
الجمهورية العربية السورية	٤,٥	٥,١	٦,٦	٦,٥	٣,٢	٧,٤	١٠,٠	٤,٥	١٤,٧	٦,٠
اليمن	٥,٨	٤,٥	٤,٧	٤,٥	٢,٠	١١,٨	١٠,٨	٧,٩	١٩,٠	١٢,٧
الأرض الفلسطينية المحتلة	٦,٧	-٨,٣	٠,٦	-١,٧	-١,٠	٣,٥	٣,٨	٢,٧	٩,٨	٥,٢
الاقتصادات الأكثر تنوعا[د]	٥,٠	٥,٨	٦,٤	٦,٦	٤,٠	٩,٨	١٤,٢	١١,٥	١٣,٩	٨,٢
مجموع منطقة الإسكوا[د]	**٦,٥**	**٥,٧**	**٥,٢**	**٦,١**	**٢,١**	**٥,٣**	**٧,٩**	**٨,٢**	**١٢,٧**	**٦,٣**

المصدر: مصادر وطنية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(أ) الأرقام التقديرية للبحرين والكويت وعمان وقطر والعراق في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(ب) تقديرات آذار/مارس ٢٠٠٩.

(ج) تنبؤات آذار/مارس ٢٠٠٩.

(د) تمثل الأرقام المتعلقة بمجموعات البلدان متوسطات مرجحة، وتستند الأرقام المرجحة لكل عام إلى الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٠.

(هـ) فيما يخص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر، تشمل الأرقام السنة المالية للبلد، التي تبدأ في تموز/يوليه وتنتهي في حزيران/يونيه من العام الذي يليه.

١١ - يقدر أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة دون الإقليمية قد بلغ ٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، بزيادة طفيفة عن ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من عدم استقرار الأرصدة الخارجية الناجم عن ضعف مراكز الحسابات الجارية، واصل الطلب المحلي نموه، مع وجود أرصدة إيجابية لحسابات رأس المال. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان المصدرة للنفط في المنطقة دون الإقليمية استفادت أيضا من ارتفاع العائدات الإجمالية لتصدير النفط. وخلال عام ٢٠٠٨، شهدت الاقتصادات الأكثر تنوعا زيادة أنشطة الاستثمار في قطاعات البناء والاتصالات والتمويل والخدمات. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة الرامية إلى تحقيق التنمية الصناعية، لم تنشئ المنطقة دون الإقليمية قاعدة صناعية قوية بما فيه الكفاية لنمو تقوده الصادرات. ومع ذلك، فإن تقليل ذلك الاعتماد على الصناعة التحويلية للصادرات قد عزل المنطقة دون الإقليمية فعليا عن تأثير الانخفاض السريع في الطلب، الذي يرتبط بالانخفاض في الطلب العالمي منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وحافظ القطاع المالي أيضا على سيولة نقدية كافية خلال المرحلة الأولى من الأزمة المالية العالمية. ونظرا لضعف تطور المنطقة في مجال الصناعة التحويلية والتمويل، فقد جنبها ذلك حدوث هبوط حاد وفجائي في النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فمن منظور تنموي، سيكون من الأكثر فائدة لو كانت المنطقة أكثر تقدما في هذه المجالات، وأكثر حصافة في ترتيب آليات حمايتها.

١٢ - وبالنسبة إلى عام ٢٠٠٩، من المتوقع أن يكون المعدل المتوسط لنمو الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة دون الإقليمية معتدلا ويبلغ ٤,٠ في المائة. ومن المتوقع أن يضعف مركز حساب رأس المال، وما زال خطر تعرض ميزان المدفوعات للصعوبات قائما. ومع ذلك، من الضروري، بسبب المركز القوي لاحتياطيات النقد الأجنبي في البنوك المركزية في المنطقة دون الإقليمية، أن يبقى هذا الخطر منخفضا نسبيا. وساعد انخفاض التضخم في الأسعار الاستهلاكية أيضا على دعم الطلب المحلي بصورة معتدلة فقط، لأن العمال يتقاضون حصة صغيرة على نحو غير عادي من مجموع الدخل (٢٥ في المائة). ويتوقع أن تكون ثقة الأوساط التجارية والمستهلكين مستقرة نسبيا على الرغم من تزايد الشكوك فيما يخص القضايا الهيكلية المزمنة مثل البطالة، لأن أغلب النشاط الاقتصادي يرتبط بالريع، وليس بارتفاع نشط في الإنتاجية. ومن المتوقع بالنسبة إلى العراق والسودان أن يستمر النشاط الاستثماري في التأثير على إمكانات النمو، وأن تستمر زيادة الاستقرار فيهما. ومن المتوقع أن ينمو العراق بمعدل ٥,٠ في المائة، وأن ينمو السودان بمعدل ٤,٢ بالمائة. وتعكس التقديرات لمصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية أساسا ضعف مراكز حسابات رأس المال، مع مراعاة وجود مركز قوي من احتياطيات النقد الأجنبي في البنوك المركزية

لتلك البلدان. ومن المتوقع أن تنخفض عائدات التصدير لكل من السلع والخدمات في عام ٢٠٠٩، ولكن من المتوقع أن يكون مركز حساب رأس المال كافيا لتغطية ضعف مركز الحساب الجاري خلال العام. ومن المتوقع أن يواجه نمو الطلب المحلي في العراق والأردن بعض العقبات، مما يؤدي إلى نمو معتدل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن المتوقع أن تنمو مصر بنسبة ٤,٥ في المائة، وأن ينمو الأردن بنسبة ٣,٦ في المائة، وأن ينمو لبنان بنسبة ٣,٠ في المائة، وأن تنمو الجمهورية العربية السورية بنسبة ٣,٢ في المائة. ومن المتوقع أن يؤثر الانخفاض السريع في إجمالي عائدات تصدير النفط على آفاق النمو في اليمن. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تتم تغطية مركز الحساب الجاري المتدهور عن طريق احتياطيات النقد الأجنبي الموجودة في البنك المركزي إلى جانب الدعم الدولي. ومن المتوقع أن يزداد الطلب المحلي زيادة طفيفة، مما يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليمن ليصل إلى ٢,٠ في المائة في عام ٢٠٠٩.

١٣ - وقد أكدت الأرقام الرسمية المنقحة في الآونة الأخيرة أن الأرض الفلسطينية المحتلة مازالت تعاني من انخفاض في النشاط الاقتصادي. وقد فرض الحصار المادي واستمرار عدم الاستقرار الأمني والأعمال القتالية قيودا قاسية على الأنشطة الاقتصادية لتلك الأرض. وقد أعاق عدم إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة الإنمائية الدولية الجهود المالية المبذولة لإعادة الإعمار والتنمية. وعلاوة على ذلك، فإن حدة الأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة على مدى ٢٢ يوما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تسببت في تدمير رأس المال البشري والمادي. ومن المقدر أن تشهد الأرض الفلسطينية المحتلة سنة ثانية من النمو الاقتصادي السالب، بمعدل قدره ناقص ١,٠ في المائة.

دال - التكاليف والأسعار

١٤ - يقدر متوسط تضخم الأسعار الاستهلاكية في منطقة الإسكوا بنحو ١٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨، مقارنة مع ٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. ونظرا للنمو المطرد في الطلب المحلي، تعرضت منطقة الإسكوا بالفعل إلى ضغوط تضخمية متصاعدة، في وقت بدأت فيه الأسعار الدولية للسلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الطاقة والمعادن والمواد الغذائية، ترتفع بمعدلات مثيرة للقلق في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وانعكس الارتفاع غير العادي في الأسعار الدولية للحبوب فورا على أسعار المواد الغذائية. وفي السنوات القليلة الماضية، لوحظ استمرار ارتفاع أسعار تأجير العقارات التجارية والسكنية، بالتوازي مع ارتفاع قيمة الأصول العقارية. وإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع أسعار مواد البناء تسبب في تضخم القيمة الاسمية للعقارات حديثة البناء وفي أسعار الإيجارات المرتبطة بها. وبالنسبة إلى الدول غير المصدرة

للنفط، أسفر ارتفاع أسعار النفط الخام عن ارتفاع تكاليف النقل. ووصل تضخم أسعار المستهلكين إلى ذروته في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. ولكن بالمقارنة مع الانخفاض السريع في أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية، ظلت أسعار المواد الغذائية في المنطقة بشكل عام أعلى بكثير من معدلاتها الطويلة الأجل. وتنحو أسعار المواد الغذائية إلى الثبات عند المعدلات المرتفعة بسبب انقسام السوق إلى شرائح وقيام تجار الجملة برفع أسعار مخزوناتهم، ومرونة مستويات أسعار الأغذية المجهزة. وهبطت أسعار استئجار العقارات في المنطقة بشدة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وتوقف نمو الأجور في القطاع الخاص، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، في ظل أوضاع غير مستقرة بشكل متزايد فيما يخص العمالة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، خفت الضغوط التضخمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى حد كبير.

١٥ - ويبلغ معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية المتوقع في منطقة الإسكوا ٦,٣ في المائة، مما يعكس تباطؤا متوقعا في نمو الطلب المحلي، باستثناء قطر حيث يتوقع أن يكون النمو أعلى من المتوسط. ومع ذلك، فليس من المتوقع أن تشهد المنطقة انكماشا مما قد يثير قلق بعض البلدان المتقدمة، نظرا لوجود اختلافات هيكلية. ومن المتوقع أن تكون الحالة العالمية للعرض والطلب على الحبوب مستقرة في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، شهدت عدة مناطق زراعية في منطقة الإسكوا جفافا شديدا استمر حتى أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٩، وقد تظل حالة العرض هشة، بناء على عدد من عوامل الخطر الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن أموال المضاربة، التي ساهمت في تقلب أسعار الحبوب الدولية بشدة في الأسواق الآجلة للسلع الأساسية في عام ٢٠٠٨، قد تُجدد اهتماماتها بالشراء على حسب التطورات في أسواق الائتمان وغيرها من الأسواق المالية.

هاء - القطاع الخارجي

١٦ - بالرغم من انهيار أسعار النفط الخام في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، فإن أداء القطاع الخارجي في منطقة الإسكوا ظل قويا في المتوسط خلال ذلك العام. وتقدر قيمة إجمالي فائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بمبلغ ٢٣٦ بليون دولار لعام ٢٠٠٨، مرتفعة من ١٩٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. ويقدر إجمالي فائض الحساب الجاري للاقتصادات الأكثر تنوعا بنحو ٢٢ بليون دولار، مقارنا مع ٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧. ويقدر أن يسجل الأردن والسودان ولبنان ومصر واليمن عجزا في الحسابات الجارية في عام ٢٠٠٨، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأساسية وانخفاض الصادرات في أواخر ذلك العام. بيد أن تدهور مراكز الحسابات الجارية تم تعويضه

بمراكز قوية لحسابات رأس المال. وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدرت نسبة تغطية الواردات من احتياطيات النقد الأجنبي بنحو ٨,٨ أشهر في مصر و ٨,٥ أشهر في الأردن، على أساس موقف صافي الاحتياطيات. وتقدر هذه النسبة بـ ٢١,٤ شهرا في لبنان و ١٦,٣ شهرا في اليمن، على أساس موقف إجمالي الاحتياطيات. ومن المتوقع أن ينخفض بشكل كبير صافي الصادرات من المنطقة في عام ٢٠٠٩. ويتوقع أن تنخفض الصادرات من السلع والمنتجات ذات الصلة بالسلع الأساسية، مثل النفط الخام والبتروكيماويات وغيرها من المنتجات الكيماوية . ومن المتوقع أن تنخفض أسعار صادرات منتجات الملابس من المناطق الصناعية المؤهلة في مصر والأردن، بالرغم من قدرتها التنافسية من حيث الأسعار في الولايات المتحدة. وفي تلك الأثناء، يتوقع أن يحافظ النمو المعتدل في الطلب المحلي على مستوى الواردات من حيث القيمة الحقيقية. ومن المتوقع أن يحدث عجز في الحساب الجاري في الأردن والإمارات العربية المتحدة ومصر والسودان والجمهورية العربية السورية وعمان واليمن.

١٧ - وظلت أسعار الصرف في البلدان الأعضاء في اللجنة مستقرة في عام ٢٠٠٨. وظلت عملات دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، مرتبطة بالدولار الأمريكي. كما حافظ الأردن ولبنان على ارتباط عملتيهما بالدولار الأمريكي. وواصلت الكويت ربط عملتها بسلة من العملات الأجنبية، وظلت عملة الجمهورية العربية السورية مرتبطة بحقوق السحب الخاصة. وبين البلدان التي اعتمدت ربط عملاتها بالدولار الأمريكي، أصبح تقييد السياسة النقدية محورا للنقاشات حول السياسات العامة. ونظرا لهبوط قيمة الدولار، اشتدت الدعوات إلى إجراء إصلاحات لنظام النقد الأجنبي، بما فيها إلغاء ربط العملات الوطنية بالدولار الأمريكي و/أو إعادة تقييمها مقابله. وزادت الضغوط لرفع قيمة العملات، لا سيما بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وتسببت تدفقات الأموال الأجنبية لأغراض المضاربة، نظرا لتوقع إعادة تقييم العملات الإقليمية، في إحداث طفرة في السيولة. وحينما ارتفعت قيمة دولار الولايات المتحدة، وجدد واضعو السياسات في المنطقة التزامهم بنظم الصرف الأجنبي الحالية، انحسرت التدفقات لأغراض المضاربة. وعلى النحو الذي توقعته الدراسة السابقة، تسببت إعادة الأموال الأجنبية المضاربة في تذبذب عنيف في السيولة، لا سيما في الكويت والإمارات العربية المتحدة. ويتوقع أن تحافظ بلدان مجلس التعاون الخليجي على النظام الحالي للصرف الأجنبي في عام ٢٠٠٩. وأكدت قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أن كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ هو الموعد المستهدف لتوحيد عملات دول مجلس التعاون الخليجي، مع وضع خطط لمواصلة مناقشة التفاصيل في غضون عام ٢٠٠٩. ومع تطور الأزمة المالية في

أسواق رأس المال والأسواق المالية الدولية، بدأت السلطات النقدية في الاقتصادات الأكثر تنوعا تتبع نهجا حذرا في سياسة سعر الصرف الأجنبي. فسمحت السودان ومصر واليمن بانخفاض تدريجي لقيمة عملاتها الوطنية مقابل دولار الولايات المتحدة. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩، علق العراق الرفع التدريجي لقيمة عملته الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، وهو تدبير ظل ساري المفعول منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأعلن الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان عزمهم على الحفاظ على نظم أسعار صرف العملات الأجنبية لديها باعتبارها سياسة ترمي إلى حماية اقتصاداتها من آثار الأزمة المالية العالمية.

واو – العناصر الدينامية الاجتماعية

١٨ – قد يكون للأزمة المالية العالمية أثر مباشر وسلبي على الظروف الاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، كما في مناطق أخرى. وليس ثمة سجلات مستكملة حتى الآن تتيح تقييم الوضع بدقة. غير أنه مهما كانت نتائج الأزمة، لم يكن من المتوقع أن تبلغ المنطقة الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الإطار الزمني المحدد بالنظر إلى الخلل في هياكل السياسات القائمة. وقد لا يؤدي طول أمد الأزمة الحالية إلى تفاقم الظروف الاجتماعية فحسب، بل إلى تضييق المجال المتاح للتعبير الاجتماعي والتمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما المساواة بين الجنسين والتنمية السلمية. ويمكن بالفعل الإحاطة ببعض جوانب الأزمة. ومن الناحية الديمغرافية مثلا، أدى الانتعاش الاقتصادي الذي وقع قبل عام ٢٠٠٨ في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تزايد القوة العاملة الأجنبية في تلك البلدان، ولوحظت حالات بسيطة من الهجرة العكسية. غير أن تكوينها الديمغرافي لا يزال معقدا. ففي عام ٢٠٠٧، بلغ النمو السكاني نسبة ٨,٢ في المائة في البحرين، ونسبة ٦,٨ في المائة في الكويت، ونسبة ٦,٤ في المائة في عُمان، ونسبة ١٧,٧ في المائة في قطر، ونسبة ٢,٤ في المائة في المملكة العربية السعودية، ونسبة ٦,١ في المائة في الإمارات العربية المتحدة. ولا تزال منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي، في مرحلة انتقالية من الناحية الديمغرافية، حيث يقترن انخفاض معدل الوفيات بارتفاع معدل الخصوبة. بيد أنه باستثناء المملكة العربية السعودية، لم ينتج النمو السكاني السريع في بلدان مجلس التعاون الخليجي عن تغير معدلات الخصوبة والوفيات، بل نتج أساسا عن تدفق العمال الأجانب. وفي عام ٢٠٠٧، قدرت نسبة الرعايا الأجانب من مجموع السكان بحوالي ٤٩ في المائة في البحرين و ٦٩ في المائة في الكويت و ٢٩ في المائة في عُمان و ٢٧ في المائة في المملكة العربية السعودية و ٨٠ في المائة في الإمارات العربية المتحدة. وفي السنة ذاتها، بلغت نسبة الرعايا الأجانب من شريحة السكان البالغة من العمر ١٥ عاما فما فوق نسبة ٨١ في

المائة في قطر. وتفيد التقارير الإعلامية الواردة من الإمارات العربية المتحدة والكويت بأن العمال الأجانب بدؤوا يرجعون إلى بلدانهم الأصلية بعد أن تم تسريحهم. ويعزى جزء من تركيز السكان الذين هم في سن العمل إلى التحول الديمغرافي فيما يعزى الجزء الآخر إلى هجرة العمال الأجانب، وقد يعود ذلك التركيز بالفائدة على التنمية حيث يمكن أن يتيح ما يشار إليه بالفرصة الديمغرافية السانحة. غير أنه عندما تندر فرص العمل، تنقلب الفرص الإيجابية، وأضحى الموضوع الحساس المتمثل في ''التوازن السكاني'' بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب، ولا سيما في أوساط الأشخاص في سن العمل، قضية طاغية في النقاشات الوطنية.

١٩ - وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩، لم يسجل أي عدد يذكر من المهاجرين العائدين في الاقتصادات الأكثر تنوعا التي تعد بمثابة بلدان أصلية لعدد كبير من العمال المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي وأمريكا الشمالية وأوروبا والتي تعتمد على التحويلات المالية لسد جزء من العجز في ميزان المدفوعات. وإذا ما استمر الأثر الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية العالمية، يتوقع تزايد عدد المهاجرين العائدين، وبالنظر إلى ندرة فرص العمل في الاقتصادات الأكثر تنوعا، قد تتفاقم مشكلة البطالة التي تعد مشكلة مزمنة بالفعل. وحسب تقديرات مكتب العمل الدولي، فإن معدل البطالة لعام ٢٠٠٨ بلغ نسبة ٩,٤ في المائة في الشرق الأوسط ونسبة ١٠,٣ في المائة في شمال أفريقيا[١]. وقد شهد معدل البطالة في تلك المنطقتين بوادر تحسن في السنوات الأخيرة، بيد أنه لا يزال يفوق معدل البطالة في مناطق أخرى من العالم. وحمل التدهور المتوقع لظروف العمالة جامعة الدول العربية على اعتبار العقد ٢٠١٠-٢٠٢٠ ''العقد العربي للعمالة ولتخفيض الفقر بمقدار النصف''، وذلك في مؤتمرها الأول للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. غير أنه في غياب سياسات إعادة توزيع جذرية تهدف إلى سد الفجوة الهائلة في الدخل وفي غياب التركيز على التنمية من خلال زيادة التصنيع، ليس من المرجح أن تكون الآفاق المستقبلية لتوفير فرص العمل والحد من الفقر آفاقا مشرقة.

٢٠ - وقد سجلت تدابير الإصلاح التي تهدف إلى التنمية الاجتماعية في المنطقة بعض أوجه التقدم في عام ٢٠٠٨. ولدى إعداد الميزانية للسنة المالية التي تشمل عام ٢٠٠٨، كان التعليم والصحة من ضمن الأولويات المالية لحكومات المنطقة. واستمر ذلك الاتجاه في السنة المالية ٢٠٠٩ بالموازاة مع مجموعة التدابير المحفزة للاقتصاد الرامية إلى التصدي للأزمة المالية العالمية. وقد تواصل إصلاح سوق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك استعراض نظام كفالة العمال الأجانب، واستعراض وضع العمال الأجانب، واقتراح مبادئ توجيهية للحد الأدنى للأجور بالنسبة لرعايا تلك البلدان، وتقديم مقترحات بشأن إصلاحات قانون

العمل. وللتخفيف من شدة تضخم الأسعار الاستهلاكية خلال عام ٢٠٠٨، أجريت تسويات للأجور في العديد من بلدان المنطقة، بما فيها الأردن في شكل تعديل الحد الأدنى للأجور، وفي لبنان في شكل تعديل الأجور في القطاع العام. غير أن تلك التسويات لا تفي تماما بالمتطلبات الدنيا اللازمة، وفي غياب منظمات مستقلة للعمل في المنطقة تتخذ الزيادات في الأجور شكل عمل خيري بدلا من أن تعتبر على أنها حقوق. ويخطط الأردن لإنشاء صندوق للبطالة ضمن مؤسسة الضمان الاجتماعي في البلد في عام ٢٠٠٩. ورغم تأكيد الحكومات أن التنمية الاجتماعية أولوية مالية، لا يزال هناك تخوف، لا سيما بالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعا، من أن يؤدي التدهور المتوقع للأوضاع المالية إلى تراجع إنفاق الحكومات على التنمية الاجتماعية ومن احتمال أن يؤدي طول أمد الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار النفط إلى نتائج مشابهة للنتائج التي شوهدت عقب انهيار أسعار النفط الذي بدأ في عام ١٩٨١.

٢١ - ولا تزال التطورات في مجال المساواة بين الجنسين في المنطقة تحظى بالاهتمام في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وهو ما يعكس عجز عدد متزايد من النساء اللاتي يكملن تعليمهن العالي عن المشاركة في أسواق العمل نظرا للأنماط الدورية التي يتميز بها اقتصاد الريع الذي يبخس بالفعل القوة العاملة برمتها حقوقها. ويظل معدل البطالة لدى النساء في المنطقة أكبر بكثير من معدل البطالة لدى الرجال. وحسب تقديرات مكتب العمل الدولي، بلغ معدل البطالة بالنسبة للنساء نسبة ١٣,٣ في المائة في الشرق الأوسط ونسبة ١٥,٩ في المائة في شمال أفريقيا [(١)] لعام ٢٠٠٨، فيما كان معدل البطالة لدى الرجال يبلغ نسبة ٨,٢ في المائة في الشرق الأوسط ونسبة ٨,١ في المائة في شمال أفريقيا. ويُخشى أن يكون للتدهور المتوقع لظروف العمل في المنطقة، من جراء الأزمة المالية العالمية، آثار سلبية تؤثر على النساء الباحثات عن عمل بشكل غير متناسب.

زاي - تطورات السياسة العامة

٢٢ - واجه واضعو السياسات في المنطقة معضلة متزايدة الصعوبة في عام ٢٠٠٨ حيث تضخمت أسعار المواد الاستهلاكية وظلت معدلات البطالة عالية بشكل مستمر. وسُعي إلى التوسع المالي بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية في الوقت الذي شددت فيه السلطات النقدية وضعها النقدي وأعلنت عن نيتها التخفيف من الضغوط الناجمة عن التضخم. وباستثناء مصر التي اعتمدت نظام أسعار الصرف المعومة، تواجه السلطات النقدية في المنطقة ضيقا في مجال السياسات مرهونا باستقرار أسعار القطع الأجنبي. غير أن قيام السلطات النقدية بإدارة السيولة في المنطقة، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والكويت، أدى إلى تشديد المواقف

النقدية بفعالية. ونتيجة لذلك، تقلصت كشوف الميزانية للبنك المركزي في الإمارات العربية المتحدة والبنك المركزي في الكويت من الربع الثاني إلى الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. وبالنظر إلى الأزمة المالية العالمية، عدلت السلطات النقدية في المنطقة عن السياسة العامة لتخفيف القيود النقدية التي كان معمولا بها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ولوحظت سلسلة من حالات خفض أسعار الفائدة في المنطقة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى جانب خفض المتطلبات الاحتياطية للمصارف التجارية وتقديم تسهيلات إضافية فيما يتصل بالسيولة. ولزمت عدة بلدان في المنطقة، وهي الأردن وقطر ومصر، مزيدا من الحذر فيما يتصل بتخفيف القيود النقدية؛ وأدى التخلي عن الموقف النقدي إلى تخفيض تدريجي لمعدلات سوق المال فيما بين المصارف، وهي المعدلات التي كانت قد ارتفعت بقوة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وإضافة إلى تخفيف القيود النقدية، اشتملت تدابير السياسات المتخذة في المنطقة للتصدي للأزمة المالية العالمية، في معظم الأحيان، على تقديم الدعم المالي والمؤسسي للقطاع المالي. واتخذت الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت تدابير لتعزيز كشوف الميزانية للمصارف التجارية. وأعلنت الأردن والإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية أنها ستكفل الودائع المصرفية.

٢٣ - وقد تفاوتت الاستجابة المالية للأزمة المالية العالمية فيما بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. فبالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٩، التُمست مواقف مالية توسعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي كانت قد راكمت فوائض مالية كبيرة منذ عام ٢٠٠٢. ووفقا للميزانيات الوطنية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، جرى التأكيد على الاستثمار في الهياكل الأساسية والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. واتخذ موقف مالي يتسم بقدر أكبر من الحذر في المنطقة دون الإقليمية للاقتصادات الأكثر تنوعا نظرا لتغيير الاحتمالات المتوقعة وللقيود المتصلة بالدين العام. وأرغم انخفاض إيرادات النفط بسرعة كلا من السودان والعراق واليمن على النظر في اتخاذ تدابير للتقشف المالي. وقد تؤدي مواصلة إضعاف آفاق الإيرادات عبر المنطقة إلى تراجع الإنفاق من الميزانيات الحكومية. وفي ظل التأكيد بشدة مؤخرا على أهمية التحفيز المالي للحفاظ على الاستقرار العالمي والنمو الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية، قد تطلب البلدان في الاقتصادات الأكثر تنوعا مزيدا من الدعم الدولي تفاديا لمواقف تؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي.

حاء - التوقعات

٢٤ - يتوقع أن تنمو اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بما متوسطه ٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٩، فيما يتوقع أن

ينخفض معدل التضخم الاستهلاكي ليبلغ نسبة ٦,٣ في المائة. ويتوقع أن يبلغ معدل النمو في المنطقة أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٢. وقد انخفضت الضغوط المتصلة بالتضخم منذ عام ٢٠٠٨، لكن يتوقع أن يظل مستوى التضخم الاستهلاكي فوق مستوى التضخم الاستهلاكي لعام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من التخفيضات الشديدة لأسعار النفط الخام والمنتجات المتعلقة بالسلع الأساسية والأصول المالية والعقارات، تُتوقع زيادة معتدلة في الطلب المحلي لعام ٢٠٠٩. لكن يتبين من مثالي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان احتمال أن يكون هناك فارق زمني يتراوح بين ١٨ و ٢٤ شهرا قبل أن يبدأ انخفاض أسعار الأصول في الاقتصاد الحقيقي، وإن كان من المحتمل أن يستغرق ذلك وقتا أقل على الصعيد الإقليمي. وبما أن أسعار الأصول في مجال العقارات وسوق الأسهم في المنطقة بلغت ذروتها في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، فإنه من المرجح أن تظل المنطقة في مرحلة تتسم باختلاط المشاعر إزاء آفاق النمو في المستقبل القريب. ومن الأمثلة على ذلك بروز آراء مختلفة بشأن توافر السيولة النقدية في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وبينما ادعت البنوك المركزية والمصارف التجارية في المنطقة عدم كفاية السيولة المتوفرة، وردت أنباء تفيد بأن قطاع الأعمال التجارية كان يواجه عدم توافر الأموال. وأضحت المصارف التجارية في المنطقة تتماشى المخاطر بشكل متزايد وقد شددت أداءها فيما يتصل بالإقراض. وأدى الافتقار إلى المشاريع المربحة بصورة كافية، مع مراعاة عوامل الخطر، إلى زيادة توافر السيولة داخل القطاع المصرفي. وفي غضون ذلك، واجه قطاع الأعمال التجارية حالة صعبة بشكل متزايد في مجال التمويل. ويوحي فارق الوقت الملاحظ في الولايات المتحدة واليابان بأن ثقة قطاع الأعمال في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) قد تستمر لفترة طويلة من عام ٢٠٠٩. غير أنه بالنظر إلى ظلال الشك التي تخيم على الوضع فيما يتصل بالظروف الاقتصادية الخارجة عن منطقة الإسكوا، بما في ذلك أسعار النفط الخام والركود الاقتصادي العالمي، سيظل خطر الانكماش الاقتصادي في المنطقة قائما في عام ٢٠١٠.

٢٥ - وبما أن توقعات النمو الاقتصادي لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تبدو ضعيفة بشكل متزايد في منطقة الإسكوا، يتوقع أن يتعاظم دور القطاع العام للمساعدة على تعزيز التنمية الاقتصادية. ولما كانت الأزمة قد بدأت مع أزمة القروض وتخفيض الديون عن طريق بيع الأصول في القطاع المالي للولايات المتحدة وغرب أوروبا، تحولت السلطات النقدية للمنطقة إلى دعم النظام المالي. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تدافع السلطات النقدية لمنطقة الإسكوا بنجاح عن النظم المصرفية لبلدانها من خلال اتخاذ إجراءات سريعة. ولا يرجح أن يكون لأي حافز نقدي إضافي، إذا لم يكن مصحوبا بحافز مالي، أي أثرٍ باقٍ على الاقتصاد الحقيقي، ولا سيما إذا لم تزدد مشاركة المصارف في تمويل التنمية الصناعية. وبحكم الواقع، فإن

الخطوات الحالية هي بمثابة شكل من أشكال التأمين الذي تقدمه الدولة للمصارف الخاصة. بيد أن التدابير الحالية لو اتخذت في إطار اتحاد مالي على الصعيد الإقليمي، لكانت هذه القنوات بمفردها ستمثل التزاما بالقروض الطويلة الأجل وتأمينا من القطاع العام لها، وهي القروض المرصودة للتنمية الإقليمية على المدى البعيد. وكان ذلك بمفرده سيحد من الأخطار التي تواجهها المصارف الإقليمية لدى التزامها بالكامل بالتنمية الصناعية الإقليمية. وقد تغيرت المواقف المالية للبلدان الأعضاء في الإسكوا بشكل كبير. ويجب تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني تفاديا للانكماش المالي فيما يتصل بالإنفاق الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الإنفاق على الهياكل الأساسية الاقتصادية والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي والعمالة والتعليم والصحة، وثمة دعوة إلى وضع أطر عمل إضافية للتعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي لتعزيز آفاق النمو الاقتصادي الوطني.

ثانيا – الأمن والتنمية

٢٦ – نجم عن الاعتراف بأن الأمن بعد أساسي في التنمية وأن النزاعات تمثل أحد أهم العوائق أمام تحسين رفاه الناس إدراج الشواغل الأمنية في سياسات التنمية. وغدت العلاقة بين الأمن والتنمية خلال السنوات الأخيرة مسألة رئيسية من مسائل السياسة العامة، بعد أن أشار عدد من المؤسسات الدولية ومعاهد البحوث الحكومية والباحثين الأكاديميين إلى العلاقة التي تربط بين هذين المفهومين. فعلى سبيل المثال، أقر الأمين العام، في تقريره المعنون ''في جو من الحرية أفسح''، بأنه ''في هذا العالم الذي يزداد ترابطا، يتعين أن يتواكب التقدم في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان. فلا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية'' (انظر A/59/2005، المرفق). ومن خلال طرح المشكلة في السياق الإقليمي لمنطقة الإسكوا، حيث قوضت النزاعات أو خطر اندلاع النزاعات التنمية البشرية عموما إلى حد بعيد، ستحلل الدراسة الاستقصائية لهذا العام الشواغل المستجدة مع مراعاة فكرة الأمن حيث ارتباطها بعملية التنمية الاقتصادية. وستستكشف الدراسة العلاقة القائمة بين مختلف مستويات الأمن، بما فيها الأمن البشري، والنزاعات وسياسات التدخل التي تتبعها الدول عملا بالمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنص على أنه يحق ''لجميع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية''.

٢٧ – وخلصت الدراسة إلى أن منطقة الإسكوا قد تأثرت سلبا بالنزاعات وأن الأمن البشري تعرض لتدهور كبير في سياق هذه العملية. والأهم أن الدراسة قد وجدت أنه رغم أن النزاعات كانت في بعض الأحيان بمثابة شكل من أشكال ''التراكم البدائي'' أدى لاحقا

إلى تحسن من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن النزاعات في منطقة الإسكوا حيدت الطاقات الاجتماعية فزادت بذلك من مشكلة نقص استخدام الموارد. ومع وقوع المنطقة بين سبيلي تراكم رأس المال – التراكم من خلال إنتاج السلع والتراكم من خلال تجريد الآخرين من أموالهم – باتت المنطقة خاضعة لسيطرة التراكم الثاني.

٢٨ – ونظرا لاستحكام النزاعات في منطقة الإسكوا يتعرض الأفراد لتهديدات متنوعة تتجاوز المفهوم المعتاد للأمن البشري. ويحدد الأمن الوطني جميع مستويات الأمن، بما فيها الأمن البشري، بحسب قوة أو ضعف التحالف مع مركز القوة العالمية. فبعض البلدان يدور في فلك محدد يدفعها بعيدا عن مسار التنمية. فإذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد يقارب صفرا في المائة على مدى ٣٥ عاما والتنمية الاجتماعية تقل عن المرجو، فإن هذا يعني أن العديد من بلدان هذه المنطقة يمثل حالات تجريبية لـ ''نكوص التنمية''. ويمكن للمسار التاريخي لتلك البلدان أن يتحول بحسب الدرجة التي يتيح فيها التفاعل بين القوى الوطنية والدولية الإبقاء على حصة أكبر من الفائض الاجتماعي في الاقتصاد الوطني لاستخدامه في التصنيع والتنمية. وبالتأكيد، أدت العلاقات الطبقية عبر الحدود دورا في تيسير عملية اغتصاب الفائض. ولهذا، فإن التنمية في منطقة الإسكوا، بعلاقتها مع الأمن، هي نتاج هيكل سلطة متعدد المستويات؛ لذا فإن تدفق العلاقات الدولية على نحو متواصل قد وضع العديد من بلدان منطقة الإسكوا على الجانب المجرَّد من تراكم رأس المال.

٢٩ – وتتطلب التنمية تحقق عدد من الشروط، بوصفها عملية اجتماعية واقتصادية تنطوي على زيادة الإمكانات الإنتاجية والحرية التي يمارس بموجبها أفراد الشعب الحق في تحقيق طاقاتهم. وهي بطبيعتها شروط اجتماعية وسياسية ومؤسسية، كما أنها تحدد إلى حد كبير اتجاه النجاح في التنمية وشكله واحتمالاته. ويمكن تلخيص هذه الشروط في إطار عنوان ''هيكل استقلالية'' اقتصاد الدولة، ويشمل ذلك المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المسؤولة عن صنع السياسات وتوزيع الموارد. ويحدد عدد من العوامل شكل واتجاه هيكل الاستقلالية هذا وقدرته. ويأتي مفهوم الأمن، ونقيضه، النزاع، على رأس تلك العوامل. والغرض من هذا العرض التحليلي التوضيح، إذ أن الكيانات السياسية تنقلب في الواقع باستمرار بين حالة الأمن وانعدامه. ومع ذلك، فالترتيبات الأمنية والنفقات العسكرية وموازين القوى الدولية والإقليمية والمحلية تؤثر جميعها على هيكل الاستقلالية، وتؤثر بالتالي على حيز السياسات المتاحة للشعب من أجل الاحتفاظ بحصة أكبر من الناتج الاجتماعي وإعادة توزيعه.

٣٠ - وتركز الدراسة على العلاقات بين الأمن والتنمية الاقتصادية استنادا إلى فكرة أن كل نوع من الترتيبات الأمنية يستتبع نمطا معينا من توزيع الموارد. والسؤال بالتالي لم يعد يقتصر على مجرد كيفية الحد من النزاعات، بل أيضا على نوع الترتيبات الأمنية القائمة التي تمنح استقلالية في وضع السياسة العامة. وتوفر لنا شروط القوة عوضا عن شروط التجارة منظورا جديدا لتحليل العناصر المحددة لهيكل الاستقلالية للدول الأعضاء في الإسكوا. وشروط القوة تلك يحددها تفاعل بين قوى وطنية وسيطة وقوى دولية في سياق يعتبر فيه تراكم رأس المال والسعي وراء المنافع الشخصية والربحية سمات للأشكال وطنية من التنظيمات الاجتماعية الخاضعة لها. ونادرا ما تأتي الترتيبات الأمنية في منطقة الإسكوا نتيجة للتطورات المحلية أو حتى التطورات الإقليمية؛ بل يجب فهمها في إطار التقسيم الدولي للقوة السياسية التي يمثل العالم العربي محيطها. ونظرا للأهمية الجغرافية الاستراتيجية لهذه المنطقة، فإن القوى الدولية تولي اهتماما كبيرا لتحديد ترتيباتها الأمنية وبالتالي تحديد مدى الاستقلال الذاتي لدول المنطقة في وضع السياسات الخاصة بها. والتركيز على الجذور الدولية للترتيبات الأمنية في العالم العربي لا ينفي مع ذلك تأثير العوامل المحلية والتاريخية. بيد أنه يوفر إطارا أوليا يمكّن من تحليل هذه العوامل وإعادة تنظيمها للوصول إلى فهم أفضل للمسائل المطروحة. ولهذا السبب يصبح الأمن والسيادة هدفين مترابطين يشكلان الشرطين اللازمين لتنمية اقتصادية سليمة وإن كانا غير كافيين. فالاكتفاء يتطلب، علاوة على تحقيق ''شرط السيادة''، إقامة تحالف محلي لصالح سياسة إنمائية تراعي الفقراء وتقوم على الحقوق.

تمثيل بياني للفكرة

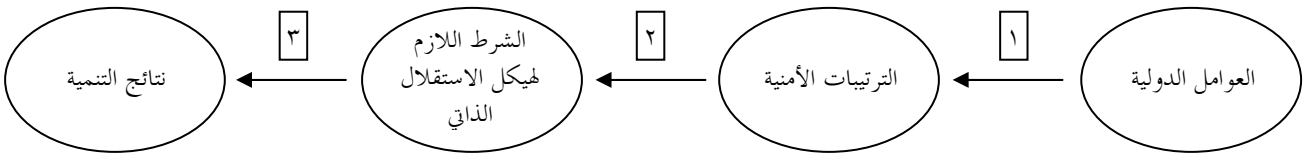

مفتاح الرموز:

١ - النموذج المكاني للأمن: نموذج يربط الترتيبات الأمنية الإقليمية بالتقسيم الدولي للقوة السياسية وبتدهور شروط القوة.

٢ - الأمن وهيكل الحكم: هذه الفكرة تربط الترتيبات الأمنية الإقليمية بهياكل الحكم المحلية والإقليمية.

٣ - هيكل الاستقلال الذاتي وحيز السياسة العامة: هذه الفكرة تربط الاستقلال الذاتي بنتائج التنمية من خلال حيز السياسة العامة.

٣١ - ولا يمكن وصف تبعات السياسة العامة في أي حال من الأحوال بأنها مباشرة، إذا ما وضعنا جانبا النتيجة الواضحة المتمثلة في انخفاض عدد النزاعات في منطقة الإسكوا وانخفاض تكاليفها. ويفترض أن يؤدي انخفاض عدد النزاعات إلى خفض تلك التكاليف

والإسهام إيجابا في التنمية في المنطقة. وهذه التوصية، بحد ذاتها، ذات نطاق عريض وتتجاوز نطاق قدرات أي وكالة إقليمية أو دولية، نظرا لضرورة إخضاع عفوية تراكم رأس المال لعملية ضبط من مستوى معين. ويتعين مع ذلك، كحد أدنى، تسليط الضوء على الحاجة لإدراج مسائل متعلقة بمنع النزاعات والتخفيف من حدتها في عملية التخطيط للسياسات الإنمائية في المنطقة.

٣٢ - وانتشار الحروب والنزاعات في منطقة الإسكوا زاد من الطبيعة الريعية لدولها. واعتماد تلك الدول على إيرادات النفط وريع السلع الاستراتيجية حد من اعتمادها على مجتمعاتها المحلية، وفاقمت نوعية النزاعات واتساع نطاقها في المنطقة من نقطة الضعف هذه من حيث قوة تأثيرها على البنية التحتية. وكان من المعروف منذ زمن طويل أن وجود دول قوية تتمتع بمستوى معين من أشكال السيادة يمثل أحد الشروط اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويُبرز هذا التلازم الضروري الدور المركزي لتدخلات الدولة من أجل دعم الاقتصاد الرأسمالي وتنميته. وبهذا، يمكن لتوصية ذات طبيعة مؤسسية ترمي إلى إصلاح مؤسسات الدولة في منطقة الإسكوا وجعلها تخضع لقدر أكبر من المساءلة وأكثر استجابة لاحتياجات ورغبات السكان أن تشكل أساسا لتوجه في مجال السياسة العامة. ولا يمكن جعل الدول أكثر استجابة لمجتمعاتها وبالتالي أكثر كفاءة إلا من خلال الاستعاضة عن مبدأ الشرعية القائمة على ''الريعية'' بمبدأ ديمقراطي للشرعية. وفي حين لا يمكن القيام إلا بالقليل من أجل إيقاف النزاعات وتقويم شروط القوة، أي ما وُصف بالشرط اللازم للتنمية، فإن الكثير يمكن فعله لتعزيز الشرط الكافي للتنمية والمتمثل في وضع سياسات إنمائية تراعي الفقراء وتقوم على الحقوق.

٣٣ - وكما ورد في الدراسة السابقة، دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، يجب على أي سياسة تنمية اجتماعية واقتصادية ذات مصداقية أن يكون لها بعد إقليمي. ومقتضيات العولمة تعيد مشروع ''Seers project'' المنادي بقومية موسعة وتكتلات إقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن عددا من التحديات التي تواجه العالم العربي المعاصر، بما فيها الأزمة الاقتصادية الراهنة، يتطلب استجابة منسقة على المستوى الإقليمي توزع المخاطر على عدد من البلدان بدلا من الاستجابة القطرية. ويمكن لتوصية باعتماد سياسة معينة أن تركز على ضرورة تحسين التكامل والتعاون الإقليميين وترسيخهما عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة وإعادة تنظيم المؤسسات القائمة. ولن ينتج عن تكامل أقوى بين الدول القومية في منطقة الإسكوا تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لتلك الدول فحسب بل سيحد أيضا من احتمال وقوع نزاعات وما يترتب عليها من تكاليف.